

د/نجوى الحدي | دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس

د/نجوى الحدي جامعة الجلفة

ملخص:

اتسمت ساحة الاقتصاد العالمي، حالياً بجملة من التحولات شملت مختلف المجالات واتجهت في مجملها نحو المزيد من التحرر. ومما لا شك فيه أن دول المغرب العربي لا تعيش بمعزل عن التطورات العالمية التي تتسم بالتنافسية عالية ومعولمة، باعتبارها جزء لا يتجزأ عن هذا العالم. ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري أن تعمل دول المغرب العربي على إيجاد موقع لها وسط هذه المنافسة القوية التي لا مكانة فيها للضعيف. وعليه، فإن هذه الورقة تهدف إلى محاولة إبراز دور الدولة في الاقتصاديات المغربية في خلق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية. كما تحاول الكشف عن الضغوطات المختلفة التي أفرزها التحول نحو التحرر الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد خلصت الدراسة، أن البلدان المغربية مازالت تعاني من نقص في القدرة التنافسية أمام المنتجات والمؤسسات الأجنبية. وأن الدولة فيها لم تقم بالدور الفعال لدعم القدرة التنافسية لاقتصادياتها خاصة في الجزائر والمغرب مقارنة بتونس التي خطت خطوات معتبرة في هذا المجال. وعلى هذا الأساس لا تزال فرص قائمة أمام دول المغرب العربي لتحسين تنافسياتها وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي بما يضمن لها تعظيم المكاسب. وهذا يستلزم بالأساس تفعيل دور الدولة، بحيث لا يقتصر على النظرة التقليدية للاستثمار في الأصول المادية من بنى تحتية ومباني ومعدات وتجهيزات، بل يتعدى إلى الاستثمار في الأصول غير المادية (المعرفة ورأس المال البشري).

Résumé:

l'économie mondiale Caractérisé actuellement, entre autres changements, y compris les divers domaines et sur l'ensemble tend vers une plus grande liberté. Il ne fait aucun doute que les pays du Maghreb arabe ne vit pas dans l'isolement de l'évolution globale qui sont hautement concurrentiel et mondialisé, en tant que partie intégrante de ce monde. c'est dans ce est devenu un point de vue. Il est essentiel que les pays du Maghreb arabe pour trouver un site avec le centre de la forte concurrence que le lieu où les faibles.

En conséquence, le présent document a pour but de tenter de mettre en évidence le rôle de l'état dans l'économie du Maghreb pour créer un avantage concurrentiel pour les institutions économiques. Cherche également à détecter. Pour les différentes pressions engendrées par l'évolution vers la libéralisation économique et l'intégration dans l'économie mondiale.

L'étude a conclu que les pays du Maghreb continuent de souffrir d'un manque de produits compétitifs et des institutions étrangères. Et que l'état n'a pas le rôle actif de soutien à la compétitivité de leurs économies, en particulier en Algérie, au Maroc et en Tunisie, en comparaison, en disant que les mesures prises dans ce domaine.

Sur cette base, ont encore de la liste avant que le pays du Maghreb arabe en vue d'améliorer la capture et de faciliter leur intégration dans l'économie mondiale de manière à leur assurer de maximiser les gains. Il s'agit principalement de l'activation du rôle de *l'état*, afin que ne se limite pas à la vision traditionnelle de l'investissement dans des actifs physiques de l'infrastructure, les bâtiments et les équipements, mais aussi à investir dans des actifs immatériels (connaissances et du capital humain).

المقدمة:

يعيش العالم عصرا أبرز ما يميزه هو وجود تفاعلات وتحولات جذرية غير مسبوقة، أهمها تزايد الاتجاه المضطرد نحو تدويل النظام الاقتصادي بكامله وجعله منفتحا ومتحررا أكثر. ولعل أبرز هذه التطورات النمو السريع للتجارة الدولية بفضل تحريرها المتزايد وباعتبارها أهم رابط بين الدول. ولقد تغير هيكلها مع تزايد أهمية تجارة المنتجات التحويلية ذات المحتوى المعرفي والتكنولوجي، ورافق ذلك اللجوء المكثف للتكتلات الإقليمية التي باتت هي الأخرى من أهم ما يميز منظومة الاقتصاد العالمية.

وانطلاقا من هذا، أصبحت الدول مطالبة أن تلعب دورا إيجابيا وفاعلا في إحداث التنمية وزيادة الدخل وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية من خلال خلق بيئة مواتية لذلك. ومن ثم نجد أن الدول المغربية لا تعيش بمعزل عن التطورات العالمية باعتبارها جزء لا يتجزأ من هذا العالم. لذا يجب عليها مواجهة وتصدي للمنافسة الشديدة التي تميز الأسواق العالمية وإيجاد موقع لها في الاقتصاد العالمي.

وفي ظل هذه التحولات التي يشهدها عالم الأعمال، فإن هذه الورقة ستحاول الإجابة على السؤال المحوري التالي: ما هو دور الدولة في بناء وخلق القدرة التنافسية وتحقيق النمو المستدام في المغرب العربي؟ وهل التغير في ظل التحولات الخارجية والداخلية التي شاهدها وتشهدها بيئة الأعمال وخاصة الأزمة المالية الحالية التي يشهدها العالم تؤثر تأثيرا واضحا على قدرتها على انجاز دورها بكفاءة عالية؟

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى الحدي

وعلى كل، فإن هذه الورقة تهدف إلى محاولة إبراز دور الدولة في خلق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية. كما تحاول الكشف عن الضغوطات المختلفة التي أفرزها التحول نحو التحرر الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي. هذه الضغوطات في الواقع تشكل عقبات في طريق تطور المؤسسات الاقتصادية في الدول المغاربية بل وتهدد استمرارية وجودها أصلا في السوق في ظل الانفتاح الاقتصادي المتزايد ودخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ وما تضمنه من تفكيك جمركي سيترك آثار بالغة على صناعاتنا الوطنية. وهنا يكمن دور الدولة في الاقتصاديات المغاربية في خلق القدرة التنافسية لمؤسساتها عن طريق استجلاء أفضل الوسائل والأساليب التي يمكن استخدامها لتحقيق التطور الأمثل والقدرة على المنافسة لهذه المؤسسات في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة وفي ظل العولمة. وهذا ما يقودنا إلى الاعتماد على:

منهجية التحليل: الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهداف
هذه الدراسة، والأدوات المستعملة تتمثل في أدوات الإحصاء الوصفي لتحليل المعطيات الإحصائية المتوفرة وإجراء المقارنة في حالة الضرورة .
وللإجابة على الإشكالية المطروحة ، اشتملت الورقة البحثية على المحاور التالية:

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى الحدي

- 1- **المحور الأول:** يتناول الإطار العام للتنافسية (المفاهيم الأساسية للتنافسية).
- 2- **المحور الثاني:** المؤشرات الدالة على نجاح الدول في تطوير تنافسية مؤسساتها الاقتصادية (الدولة والقدرة التنافسية).
- 3- **المحور الثالث:** تأثير الانفتاح الاقتصادي على أداء المؤسسات الاقتصادية في الدول المغاربية، مع توضيح القدرة التنافسية لهذه الدول على المستوى العالمي .
- 4- **المحور الرابع:** الدور الجديد للدول المغاربية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية لتفعيل اندماجها في الاقتصاد العالمي (السياسات الجديدة للدولة في ظل الانفتاح الاقتصادي).

المحور الأول: الإطار العام للتنافسية (المفاهيم الأساسية للتنافسية):

أخذ موضوع تطوير القدرة التنافسية خلال السنوات الأخيرة يحظى باهتمام واسع النطاق على الصعيد العالمي حتى غدا في الوقت الراهن يحتل صدارة اهتمامات وأولويات مختلف دول العالم وخاصة النامية منها. ويعزى ذلك إلى مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والمتمثلة في ظاهرة العولمة، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وسياسات الانفتاح وتحرير الأسواق، والتكتلات الإقليمية، وانتشار ظاهرة الاندماج في الشركات والمؤسسات العالمية، إضافة إلى التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (صندوق النقد العربي، 1999، ص170).

وفي ظل هذه التطورات، أصبح من العسير لأية دولة أن تعيش بمعزل عن هذه التطورات نظرا لمصاعب والعراقيل التي ستواجهها خاصة في ميادين التصدير وتدفقات رؤوس الأموال. لذلك أخذت الدول النامية تهيأ نفسها للتعامل مع هذه التطورات ومحاولة اللحاق بركبها والاستفادة من مزاياها والتقليل ما أمكن من سلبياتها، وذلك من خلال اللجوء إلى تبني البرامج والسياسات الإصلاحية الرامية إلى إعادة تأهيل وهيكله اقتصادياتها وتهيئة البيئة الاقتصادية المواتية والداعمة لقدرتها التنافسية في اقتصاد عالمي مفتوح أمام التجارة وتدفقات رؤوس الأموال.

وتتبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها وتشجيع الإبداع والابتكار بما يؤدي إلى تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء وتحسين مستوى معيشة سكان المجتمع عن طريق خفض التكاليف والأسعار.

هذا بالإضافة إلى أن القدرة التنافسية تساعد في القضاء على إحدى أهم العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة الإنتاجية، ألا وهي عقبة ضيق السوق المحلي، والتي تحول دون الاستفادة من وفورات الحجم الكبير وعليه، فإن توفير البيئة التنافسية تعتبر وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

ان التنافسية مفهوم في غاية الأهمية، لكن لم يتفق على تعريف محدد له، ويختلف الكتاب حول تعريفه ومضمونه، وهذا بسبب تعقد مفهوم التنافسية مثله مثل المفاهيم الاقتصادية الأخرى ذات الأوجه المتعددة كالعولمة

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى الحدي

والتنمية...إضافة إلى تعدد المصطلحات المرتبطة بالتنافسية والتي تستدعي
التوضيح.

1 – التنافسية :

يمكن وضع تعريف عام للقدرة التنافسية بأنها القدرة المستمرة
للمؤسسات على بيع السلع والخدمات بربحية في الأسواق المفتوحة. أما
التعريف الذي يقدمه مجلس السياسة التنافسية للولايات المتحدة فهو القدرة على
إنتاج السلع والخدمات التي تجابه اختيارات الأسواق الدولية وتضمن نمو
متواصل ومتصاعد على مستوى معيشة المواطنين على المدى الطويل(معهد
التخطيط القومي، رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادي المصري
الخارجي،2001،ص171).

وضمن هذا الإطار، فقد حدد أيضا تقرير التنافسية العالمية الصادر عن
المنتدى الاقتصادي العالمي تعريفا للقدرة التنافسية يتمثل في قدرة الاقتصاد
الوطني على تحقيق مكاسب سريعة ومستدامة في مستويات المعيشة، حيث
تعكس القدرة التنافسية الصفات الهيكلية الأساسية لكل اقتصاد وطني.

وقد اعتمد هذا التقرير نموذجا لقياس مدى القدرة التنافسية للدول يستند
إلى ثمانية عوامل هيكلية أساسية تم تحديدها وبيان كيفية قياسها استنادا إلى
العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية القياسية.وتتمثل هذه العوامل بمدى
انفتاح الاقتصاد على التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي، ودور الحكومة
في النشاط الاقتصادي، وتطور الأسواق المالية، ونوعية البنية التحتية، ونوعية
التكنولوجية، ونوعية الإدارة في قطاع الأعمال، ومرونة سوق العمل،وكذلك

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى الحدي

نوعية المؤسسات القضائية والسياسية (المؤسسات الدينية) (سوزان
مسيحة، 1196، ص 3-4).

وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بقدرة المشاريع
والصناعات والدول والأقاليم على خلق مستويات توظيف لعوامل الإنتاج بشكل
دائم في الأجل الطويل.

ومن الواضح حتى الآن أن هذه المفاهيم للتنافسية الدولية ترتبط
بالسياسة الاقتصادية للدولة من جهة وترتبط بالاقتصاد المحلي بالاقتصاد
العالمي.

إذن مما سبق، يتضح أن التنافسية تعني قدرة الدولة والمؤسسات ()
بشروط حرية وعدالة السوق (على إنتاج السلع والخدمات التي تقابل اختبار
المنافسة الدولية والاستمرار في المحافظة على الدخل الحقيقي لمواطنيها
والتوسع فيه.

2- الميزة التنافسية :

كثير استخدام مصطلح الميزة التنافسية في الأونة الأخيرة. ويعتبر هذا
المصطلح امتدادا لمصطلح الميزة النسبية وخاصة على مستوى الصناعة.
ويجب علينا توضيح أن الميزة النسبية شرط ضروري، ولكن ليس كافيا لتحقيق
الميزة التنافسية، كما يجب علينا التفرقة بينهما على النحو التالي:

إن الميزة النسبية تقوم على أساس التحليل الساكن، وتعتمد على الوفرة
النسبية للموارد التي تؤدي إلى اختلاف التكاليف النسبية بين الدول، وبذلك
يتحدد نمط واتجاه التجارة الدولية والتخصص.

أما الميزة التنافسية فتخلق التكنولوجيا ويمكن اكتسابها، من خلال قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال، وخاصة إمكانية انتقال رأس المال، والتكنولوجيا، والعمل الماهر من أجل تدعيم القطاع الصناعي ككل، لتحقيق النمو، واقتناص الفرصة في الأسواق العالمية. وأول من أدرك أن الميزة التنافسية تخلق ويمكن اكتسابها اليابانيون، فهي تقوم على أساس التحليل الديناميكي. ويوضح " بيكر في سنة 1987 "أن الطريق إلى تحقيق الميزة التنافسية في الصناعة لا يكون بسياسات الحماية لبعض الصناعات، والانغلاق على الذات، وإنما بالمنافسة في السوق العالمية بالابتكار والتنويع.

3-الميزة التنافسية الصناعية :

يشير بورتر إلى أن الدولة يمكن أن تكون منافسا عالميا في صناعة معينة، أو مجموعة من الصناعات، ولا يمكن أن تتمتع بميزة تنافسية في كل الصناعات كما أوضح بورتر أن مفهوم الميزة التنافسية للصناعة تعني قدرة الاقتصاد على رفع مستوى المعيشة بالتحسن المستمر في الإنتاجية في الصناعة، فيما يتعلق بإنتاج السلع الأكثر تقدما.

ولقد تعددت الدراسات، التي توضح أن التخصص الدولي والميزة النسبية لم تعد ساكنة كما افترض الكلاسيك والنيوكلاسيك، بل تتغير بمرور الزمن، نتيجة لتراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري، وتعدد وتقدم تكنولوجيا عبر الزمن، مما يؤدي إلى فقد الدول الأكثر تقدما لميزتها التنافسية في المنتجات ذات النسبية لاستخدام العمالة غير الماهرة، والرخيصة تنتقل بدلا منها إلى إنتاج المنتجات التي تتطلب المزيد من رأس المال، والعمالة الماهرة، التكنولوجيا الأكثر تقدما.

من ذلك يتضح أن الميزة النسبية ديناميكية، وأن نمط التخصص الدولي يتغير، وأن الوفرة النسبية للموارد تتغير، كما تتغير التكنولوجيا، واحتياجات السوق.

مما سبق يتضح عدم ملائمة مصطلح الميزة النسبية، وفي الأنسب هو مصطلح الميزة النسبية الديناميكية، أو الميزة التنافسية. وحسب الاقتصادي مايكل بورتر (Michael Porter) صاحب نظرية الميزة التنافسية، أن التنافس يتم بين الشركات وليس بين الدول، لذا وضع نموذجا لقياس القدرة التنافسية يستند إلى الأسس الجزيئية، ولكي تحقق المشاريع نجاحها التنافسي ينبغي أن تمتلك ميزة تنافسية إما في شكل نفقات أقل، أو في القدرة على تقديم منتجات متميزة، مع القدرة على الاستمرار في الاحتفاظ بهذه المزايا (Michael..Porter,1999,p3-4).

وحسب توضيح إحدى الدراسات، تعتبر المنشأة أو الصناعة ذات قدرة تنافسية (أي تتمتع بميزة تنافسية) إذا استطاعت الحفاظ على استمرارية متحصلاتها عبر الزمن، والتغلب على المتنافسين في سوق معين، أو زيادة حصتها السوقية ومتحصلاتها بشكل قابل للاستمرار، بمعنى عدم تحقيق ذلك من خلال تخفيض الأسعار وتحمل الخسائر (دراسات الأنكتاد، 1995، ص4) في حين يستند نموذج القدرة التنافسية المعتمد من قبل تقرير التنافسية العالمية إلى الأسس الكلية، وذلك على اعتبار أن التنافس يتم بين الدول.

وحسب العديد من الاقتصاديين، إن مفهوم الميزة التنافسية أكثر شمولاً على المستوى الجزئي، حيث أنه يشمل ضمناً مفهوم الميزة التنافسية للمشروع، القائمة على العديد من المؤشرات مثل القدرة على التصدير، وتلبية

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى الحدي

حاجة السوق إلى التغيير، وكفاءة استخدام الموارد في الإنتاج، وزيادة الإنتاجية وارتباط ذلك بالزمن، والقدرة على التطوير في الزمن.

وخلاصة القول: أن القدرة التنافسية للدولة لا تعتمد على مقدار ما تمتلكه الدولة من أصول وثروات وموارد طبيعية، بقدر ما تعتمد على قدرة الدولة على كفاءة استخدام القدر المتاح منها حتى لو كان ضئيلاً.

المحور الثاني: المؤشرات الدالة على نجاح الدول في تطوير تنافسية مؤسساتها الاقتصادية :

لقد حققت دول جنوب شرق آسيا والصين حالة تنمية عجزت عن تحقيقها دول نامية كثيرة، غير أن خبرات الدول الآسيوية لا تقدم أي سند تاريخي لتبرير الأخذ بسياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة كمأخذ للتنمية. وكان التسليم بأن السوق والقطاع الخاص لهما مكان هام في التجربة التنموية (ابراهيم العيسوي، التنمية بقوى السوق أم بقيادة الدولة للسوق، ص153). فالنجاح كان محصلة مجموعة من السياسات الاقتصادية التي رسمتها الحكومة ونفذها باقتدار، باستخدام مجموعة من الأدوات - الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والكفاءة التنموية - بغرض توجيه السوق إلى المسارات المرغوب فيه الطريق الثالث، (غير أن هذا لا يعني أن الدولة بإمكان أن تقود قاطرة التنمية الاقتصادية بمفردها، لأن العالم تغير، إلا أن الحرية) الاقتصادية لا تعني تغييب الدولة - فالدولة هي المسؤولة عن المؤشرات الكلية وعن التشريع والإلزام به والتعليم والصحة... فعدم قيام الدولة بذلك يؤدي إلى التحول من احتكار الدولة إلى احتكار القطاع الخاص. فإن كان للقطاع الخاص دور،

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى
الحددي

فإنه يؤدي دوره في إطار قوانين تمنع الاحتكار. و من ثمة لا يتحقق الإصلاح في الدول النامية إلا بقيام الحكومة بدور هام ومتزايد لإحداث التنمية. ففي ظل العولمة يمكن النظر إلى الحكومة على المنظمة أعمال تمارس دورها في بيئة تنافسية، ومن ثم تقع عليها مسؤولية بناء وتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة البيئة الملائمة والمناسبة للأعمال، وضمان قدر من المساواة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطوير المنظمات والسياسات والتشريعات وإصلاح النظام الإداري، لتهيئة الإطار السليم للقطاع الخاص ليلعب دورا محوريا في التنمية. ويتحول من الشريك الأصغر الضعيف الذي يحتاج إلى الدعم والتوجيه إلى الشريك الكامل، مع ترسيخ ثقافة محفزة ومدعمة للاستثمار والإنتاج.

في ظل التحولات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والإفرازات المتعددة للبيئة الحالية بأبعادها المختلفة، أصبح الخيار الحقيقي لحكومات الدول النامية من منظور التنمية، هو ليس مجرد زيادة النمو والاندماج الكامل في الاقتصاد الرأسمالي المعولم أو الانعزال الكامل عنه، بل هو اعتماد سياسات تكفل التوازنات الاقتصادية الضرورية لنمو وازدهار ينسجم مع خصوصيا ، ويعطي الأولوية للتنمية الاقتصادية الكفيلة برفع القدرة على تقديم إنتاج متميز قادر على المنافسة في الأسواق العالمية، وتحسين المستوى الثقافي والمعيشي للأفراد و البيئة الملائمة والمناسبة للأعمال، ولا يقتصر دور الحكومة على دعم القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وإنما يعتمد على إصلاح مؤسسا وأجهز الاقتصادية والإدارية المختلفة، حتى تتمكن هذه المؤسسات من دعم القدرة التنافسية للقطاع الخاص من جهة ورفع كفاءة

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى الحدي

الأجهزة والمؤسسات الحكومية ذا وذلك بتطبيق الجودة الشاملة على منظمات الأعمال(منصور سليمان عبد الرحمان،2005، ص10-18) وتبني فكرة الحكومة الالكترونية وحوكمة الشركات لكي تحقق سرعة الاستجابة للاحتياجات العامة، وتوفير المرونة الكافية والخدمات المتميزة لتهيئة البيئة والإطار السليم للقطاع الخاص، ليلعب دورا محوريا في التنمية وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي وإرساء ثقافة محفزة وداعمة للإبداع وثقة بالنفس. ولتوضيح دعم الدولة للقدرة التنافسية في هذه الدول، نعتمد على تجربة سنغافورة في القدرة التنافسية التي تعتبر تجربة رائدة حتى بالنسبة للعالم الغربي.

● تجربة سنغافورة :

فقد تمكنت سنغافورة من الحفاظ على المرتبة الأولى في تقرير التنافسية العالمي ولعدة سنوات متتالية. وعلى الرغم من اقتصادها الهش، فقد اتبعت سنغافورة بشجاعة سياسات اقتصادية مفتوحة شجعت التجارة والاستثمار. ونتيجة لذلك، ارتفع متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي إلى حوالي 10% حتى عام 1980 وتجاوز 7% في جميع السنوات منذ ذلك الحين (معهد التخطيط القومي، التنافسية وتجربة الأردن، 2003، ص17).

وتعتبر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الآن من بين الأعلى في العالم، إذ أنها بلغت 32 ألف دولار أمريكي سنويا. وتحتل سنغافورة وباستمرار مرتبة متقدمة باعتبارها إحدى الدول الأكثر قدرة على التنافس في العالم.

كما أن سنغافورة، شأنها شأن " النمر الآسيوية " أثبتت بوجه خاص براعة مثيرة للإعجاب في الاستفادة من حجمها الصغير، وذلك بإتباع أسلوب تدريجي في التحول الاقتصادي وإعادة صياغة السياسات، كلما دعت الحاجة إلى ذلك للاستجابة للظروف الدولية السريعة التغير. ويستند نجاح سنغافورة الملحوظ كلياً على الاستثمارات والتجارة الأجنبية.

وتشمل الأساليب التي أثبتت فعاليتها في التنمية الاقتصادية في سنغافورة ما يلي (يوسف سعداوي، 2005، ص132):

• إبراز رؤية قوية وفعالة وواقعية للقيادة تركز على النتائج وليس الشعارات.

• التركيز بشكل مكثف على هدف واحد وهو تشجيع الاستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية مما أدى إلى (التنافسية وتجربة الأردن، ص18):

1- رفع إجمالي صادرات سنغافورة من 8.2 بليون دولار في عام 1970 إلى 19.7 بليون دولار في عام 1980 وإلى حوالي 120 بليون دولار في عام 1995.

2- جذب الاستثمار الأجنبي بسبب البيئة الاقتصادية المتحررة، فوجد أن المقدمين على الاستثمار في سنغافورة يجدون ترحيباً وطنياً، فالمؤسسات الحكومية مكلفة بتسهيل استثماراتهم وليس إعاقتها. وقد تم تخفيض مستويات ضريبة الدخل للشركات من 40% في عام 1986 إلى 26% في الوقت الحاضر. ويجري حالياً إعداد خطط لإجراء المزيد من التخفيضات. ويتم فرض

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى الحدي

الضرائب على الشركات الأجنبية وفقا لنفس الأسس التي تفرض على الشركات المحلية.

3- التركيز القوي على التعليم، بما في ذلك التعليم التقني : ففي السنوات الأخيرة، بدأت سنغافورة في التركيز بوجه خاص على رعاية رأس المال الفكري وإدخال التقنيات الأكثر حداثة. وبرغم التنافس الشديد من بلدان آسيوية أخرى، إلا أن سنغافورة تحتفظ بالريادة في الاقتصاد القائم على المعرفة والذي يتوقع أن يهيمن على العالم في القرن الحادي والعشرين.

4- التركيز القوي على البنية التحتية والتكنولوجيا : يشمل ذلك المتطلبات الأساسية، مثل الموانئ والطرق والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية. وتتصدر سنغافورة بلدان آسيا في استخدام الحاسبات الالكترونية والبريد الالكتروني. أما فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية(عبر شبكات المعلومات)، فإن سنغافورة على وشك أن تكون الدولة الأولى في العالم التي ترتبط بشبكة اتصالات ذات نطاق واحد من الذبذبات العريضة.

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى الحدي

المحور الثالث: تقييم القدرة التنافسية لاقتصاديات المغرب العربي :

وبعيدا عن الجدل الدائر بين الاقتصاديين حول المفاهيم المتعددة،
والمؤشرات الكثيرة للتنافسية الدولية، من الأهمية بمكان أن نحلل مدى قدرة
الاقتصاديات المغربية ومن ضمنها الاقتصاد الجزائري على كسب ميزات
تنافسية والشروط اللازمة لذلك حتى يكون على استعداد لمسايرة عولمة النشاط
الاقتصادي، خاصة بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الطرف الأوروبي
والاستعدادات الحثيثة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وما تقتضيه من
تحرير للتجارة، واكتساب الاقتصاد الوطني قدرة على مجابهة المنافسة الأجنبية
كما تؤهله للنفاذ إلى الأسواق الدولية، بمعنى العمل على رفع القدرة التنافسية
للاقتصاد الجزائري عموما وللقطاع الصناعي خاصة للتحويل إلى اقتصاد
تصديرية يعتمد على الصادرات الصناعية التي ستضمن تنمية مستدامة، بدلا من
الاعتماد على المحروقات الذي سينضب في المستقبل.

وعليه حتى يتم تقييم التنافسية الوطنية لاقتصاديات المغرب العربي
المخصصة بالدراسة (الجزائر والمغرب وتونس) يجب إخضاعها لمقارنة
معيارية بحسب المعايير الدولية. ويرتكز التحليل على مؤشر التنافسية العالمي
الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير التنافسية العالمي 2007-
2008، والذي يركز على مفهوم يعتبر التنافسية أنها مجموعة من العوامل
والسياسات والمؤسسات التي تحدد مستوى الإنتاجية في الدولة. ويتكون
المؤشر من اثني عشرة ركنا وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(01) تقييم القدرة التنافسية لدول المغرب العربي وفقا لمؤشر
التنافسية العالمي 2007-2008:

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى الحدي

تونس		المغرب		الجزائر		الدول مؤشرات التنافسي العالمي
النقاط	المرتبة	النقاط	المرتبة	النقاط	المرتبة	
7-1	131-1	7-1	131-1	7-1	131-1	
4.59	32	4.08	64	3.91	81	مؤشر التنافسية العالمي
5.16	34	4.34	70	4.68	49	المتطلبات الأساسية:
						1-المؤسسات
5.16	21	4.09	57	3.88	64	2-البنية التحتية
4.54	32	3.43	68	3.00	82	3-استقرار الاقتصاد الكلي
4.80	72	4.46	94	6.41	2	4-الصحة والتعليم
6.13	24	5.35	75	5.44	67	الابتدائي
4.19	47	3.72	80	3.45	97	عوامل تعزيز الفعالية:
4.78	30	3.63	83	3.39	94	5-التعليم العالي والتدريب
4.77	31	3.63	83	3.39	92	6-فعالية سوق السلع
4.16	79	4.13	68	3.86	92	7-كفاءة سوق العمل
4.32	60	3.60	125	3.62	124	8-كفاءة سوق المال
4.32	66	3.93	88	3.06	127	9-الاستعداد التكنولوجي
3.43	52	3.06	70	2.54	105	10-حجم السوق
3.68	60	3.95	55	4.23	42	
4.32	29	3.59	70	3.11	102	عوامل تعزيز التطور
4.61	35	3.93	76	3.26	114	والابتكار
4.02	26	3.25	60	2.95		11-مدى تطور الأعمال

Source: World Economics, The global Competitiveness Report 2007-2008, Geneva 2007, p.p.14-20.

يظهر الجدول كيف أن أداء الدول الثلاث يختلف من متغير إلى آخر ويؤثر على الموقف التنافسي لكل منها، فبالنسبة لمحور المتطلبات الأساسية احتلت الجزائر المرتبة التاسعة والأربعين والمغرب المرتبة السبعين أما تونس فجاءت في المرتبة الرابعة والثلاثين. أما المحور عوامل تعزيز الفعالية فقد صنفت الجزائر في المرتبة السابعة والتسعين والمغرب في المرتبة الثمانين وتونس في المرتبة السابعة والأربعين. وعن المحور الثالث المتعلق بعوامل تعزيز التطور والابتكار فالمقارنة تبدو واضحة، حيث احتلت الجزائر المرتبة الثانية بعد المائة والمغرب المرتبة السبعين وتونس المرتبة التاسعة والعشرين.

ومن خلال هذا التعرف على القدرة التنافسية لدول المغرب العربي يبدو أن تونس أكثر قدرة تنافسية وأكثر استعدادا للاندماج في الاقتصاد العالمي مقارنة بالجزائر والمغرب. كما يلاحظ من الجدول، أن مختلف المؤشرات الخاصة بالتنافسية الدولية في الجزائر تعاني من ضعف تنافسياتها ومراتبها متدنية مقارنة مع الدول المغرب العربي فقط، التي تعاني بمجملها بضعف القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى سواء نامية أو متقدمة كما بينت الدراسة أنفاً، وهذا يوحي بصعوبة تحقيق أداء متميز وتنافسي للاقتصاد الجزائري.

ويعزى هذا التدهور لمؤشر التنافسية في الجزائر إلى ما يلي :

1- تدني نوعية البنية التحتية والمؤسسات، والتي تعكس مدى ارتفاع إنتاجية القطاع الخاص، وزيادة جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي سينعكس على ارتفاع القدرة التنافسية للدولة إذا ما تم رفع درجة كفاءة البنية الأساسية التي ستضمن تحقيق التنمية المستدامة (تقرير التنافسية العربية، 2003، ص 07).

2- عدم ملائمة بيئة قطاع الأعمال: وهي تعبر عن عدم قدرة الوحدات الاقتصادية الخاصة خاصة على الاستجابة للفرص السوقية الجديدة بشكل فعال يتصف بالمرونة. ومن أجل رفع الكفاءة الإدارية للقطاع الخاص وتوفير بيئة ملائمة للعمل، يجب صياغة وتنفيذ إستراتيجية تنافسية تمكنها من النفاذ إلى الأسواق العالمية، وترفع معدلات النمو الاقتصادي.

3- التدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي: ويشير ذلك الى التدخل المكثف للدولة وارتفاع درجة تغلغلها في الاقتصاد القومي، وهذا يتناقض مع قواعد اقتصاد السوق. وما يمكن ذكره في هذا السياق أن الحكومة تستطيع من خلال طبيعة ومحتوى سياستها، أن تدعم أو تضر بالتنافسية القومية، ويعتقد أن الدول ذات المستويات المنخفضة من الإنفاق الحكومي والضرائب سوف تنمو بشكل يفوق الدول ذات المستويات المرتفعة من التدخل في الحياة الاقتصادية.

4- صعوبة اقتحام الأسواق الخارجية في مجال الصادرات خارج المحروقات: وهذا يفسر بتدني درجة انفتاح الاقتصاد القومي من حيث الصادرات الصناعية، بسبب عدم تنوعها واختلال هيكل الصادرات الجزائرية، والذي يمكن إرجاعه إلى الضعف الهيكلي للصناعة الجزائرية.

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى الحدي

5- ضعف القدرة على اجتذاب الاستثمارات الداخلية والخارجية : بسبب عدم توفير المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية خاصة.(كمال رزيق،القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري،ص233)

6- التأخر في الجهاز الإداري وشيوع الفساد والبيروقراطية فيها.

7- تدني الإنتاجية وتراجع الاستثمار.

8- هيمنة صناعة النفط ومشتقاته في الصادرات والاقتصاد.

9- ضعف استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة.

10- معدلات الأمية المرتفعة.

11- تدني نوعية التعليم.

12- ضعف علاقة التعليم بسوق العمل، وتدني العائد على التعليم وارتفاع معدلات البطالة.

وعموما يمثل تدني نوعية البنية التحتية والمؤسسات وعدم ملائمة بيئة قطاع الأعمال والتدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي أهم المعوقات الأساسية تجاه تحسن التنافسية الجارية في الجزائر. كما أن هوة الفجوة في مجال البنية التحتية مؤشر يعبر عن الصعوبة التي تجدها الجزائر في رفع قدرتها التنافسية من حيث اقتحام الأسواق الدولية في مجالات الصادرات والقدرة على اجتذاب الاستثمارات الداخلية والخارجية.بالإضافة إلى ذلك، فإن الجزائر لا تعتمد على المنافسة الداخلية لترشيد استخدام الموارد وتوزيعها، كما أنها تركز في صادراتها على سلع غير ديناميكية ينخفض الطلب العالمي عليها

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى
الحددي

ولا تتأقلم مع تغيرات الطلب. ولم تستطع الجزائر أيضا زيادة تخصصها في إنتاج السلع التي تصدرها، وفي بعض الأحيان تخسر أسواقا في سلع من المفترض أن تمتلك فيها ميزات نسبية.

ويمثل ارتفاع الإنتاجية وانخفاض التكلفة أحد المحاور المهمة في دعم القدرة التنافسية ورفع معدلات الكفاءة التقنية والوظيفية في الاقتصاد. وبين التقرير تواضع الإنتاجية بل تدهورها في الجزائر خاصة في الصناعة التحويلية من ناحية، والاختلاف الواسع بين إنتاجية العامل والإنتاجية الكلية في الجزائر ودول المقارنة كالمغرب وتونس.

وكذلك من خلال الدراسة لخصائص الاقتصاد الجزائري ولواقع الصناعة التحويلية، اتضح أن للجزائر بعض الإمكانيات إذا تم استغلالها بكفاءة ستكتسب مزايا تنافسية في بعض الصناعات أهمها:

1 – الصناعات الكيماوية:

إن العامل الفعال في سياسة تنمية الصادرات تتمثل أساسا في تنمية القدرة التصديرية لقطاع بعينه مثل تنمية القدرات الفنية والرقابية والبشرية اللازمة لتصدير منتج جديد ومنخفض التكاليف وقادر على منافسة المنتج المماثل في العالم. ونجد أن الجزائر بإمكانها تطوير القدرة التنافسية للصناعات الكيماوية للاعتبارات التالية:

- إن نسبة الصادرات من هذه الصناعات تمثل نسبة مقبولة حاليا من مبيعاتها، بلغت في عام 2003 حوالي 14% مما يوحي بأن هناك توجه مبدئي على الأقل لبعض منتجات هذه الصناعة إلى التصدير، حيث نجد المؤسسات التالية:

د/نجوى الحدي | دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس

أسميدال(أمنياك وأمونترات).

مينانوف(سبائك التوتياء، حمض الكبريت، زاماك، الأديوية).

مؤسسة مواد التنظيف.

مؤسسة المواد الدسمة (صابون معطر و غليسيرين).

مؤسسة الأسمدة(فوسفاتية وأزوتية).

- توافر المدخلات المحلية بأسعار منخفضة مقارنة بالأسعار الدولية (البتروال الخام والغاز).

- الاستفادة من أسعار الطاقة المنخفضة محليا لكونها من الصناعات كثيفة الاستخدام لها.

- وجود أسواق دولية لتصريف منتجاتها بدون قيد.

- انتشار وحداتها عبر ربوع الجزائر.

- وجود طلب محلي كبير على منتجات هذه الصناعات، مما يفسر بامتيازها بقدرة منافسة في السوق المحلي.

- إمكانية التوسع في إيجاد منتجات جديدة للتصدير كالمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية والمنظفات والمنتجات الورقية والمطاط والبلاستيك وذلك من خلال التوسع في الأسواق الحالية والبحث عن أسواق جديدة في إفريقيا وآسيا على وجه الخصوص.

2- الصناعات الحديدية والمعدنية:

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى الحدي

يرجع اختيار الصناعات الحديدية والمعدنية كإحدى الصناعات التحويلية
الملائمة لفحص قدراتها التنافسية إلى:

- وزنها النسبي في الهيكل الحالي للصناعات التحويلية الجزائرية كما
بينت الدراسة أنفا.
- الخبرة التاريخية للجزائر في إنشاء هذه الصناعات ابتداء من مخطط
قسنطينة 1958.
- توافر المدخلات المحلية الأساسية لتطويرها والمتمثلة أساسا في
الحديد الخام والطاقة .
- نسبة الصادرات من الصناعات الحديدية والمعدنية تمثل نسبة
16.2% في سنة 2003 وهذا يشجع على التوجه نحو التصدير وتوافر
أسواق دولية حاليا.
- إدخال الشراكة الأجنبية في هذه الصناعات (خاصة مصنع الحجار)
سيعمل على رفع الطاقة الإنتاجية لها وكسب قدرة تنافسية محليا ودوليا.
- وجود طلب محلي كبير على منتجات هذه الصناعات من قطاعات
اقتصادية مختلفة (الميكانيك، قطاع البناء والأشغال العمومية، الزراعة).

3- الصناعات الميكانيكية:

- إن الدراسة تعتقد أن للصناعات الميكانيكية إمكانيات تؤهلها إلى إكتساب مزايا تنافسية في السوق الوطنية والدولية للاعتبارات التالية:
- الاهتمام البالغ بهذه الصناعات منذ الاستقلال نظرا لتميزها بالدفع الأمامي والخلفي لكثير من الصناعات وتزويدها بالتجهيزات وقطع الغيار، مما يوحي بوجود طلب محلي على منتجاتها وبالتالي اكتسابها لقدرة تنافسية في السوق الوطنية.
 - إن هذه الصناعات شرعت في التصدير منذ فترة، حيث بلغت نسبة صادراتها إلى رقم أعمالها حوالي 10%. وأهم المؤسسات المصدرة :
 - مركب المحركات والجزارات – مركب السيارات الصناعية.
 - توافر أسواق خارجية في بعض الدول الإفريقية والعربية.
 - إدخال الشراكة في هذه الصناعات وتوسعها سيؤدي إلى خلق قيمة مضافة عالية فيها وزيادة صادراتها.
 - الاستثمار في الموارد البشرية والتجديد التكنولوجي سيؤدي إلى تأهيلها أكثر.
 - انتشار وحداتها في كثير من المناطق، مما يسمح بتصريف منتجاتها محليا وبأقل تكلفة
 - توفير استثمارات إضافية خاصة لزيادة الإنتاج وتحسينه.

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى الحدي

- إدخال عامل الشراكة في هذه الصناعات كمحفز للانتقال إلى السوق
الدولية في المدى المتوسط والطويل.

ولضمان نجاح السياسة التصديرية، لا بد من وجود كيانات مؤسسية
دائمة تهتم بالتصدير وتعتبر عن مصالح القطاع وتحميه من الانحرافات
والتشوّهات وخلق مناخ ملائم لمتطلبات النشاط التصديري ويصل إلى إزالة
العوائق التي تحول دون نفاذ الصادرات إلى السوق العالمي.

كما يجب أن نأخذ بعين الاعتبار بأن تنمية الصادرات تحتاج لعدة
سنوات، ولا يمكن تطور خمسة قطاعات تصديرية في عام واحد ثم الانتقال إلى
خمس قطاعات في العام الموالي.

ويجب الإشارة أيضا أنه في الوقت الراهن تسعى العديد من الدول إلى
تحويل ميزتها النسبية إلى ميزة تنافسية بالاهتمام بالصناعات المستخدمة
للتكنولوجيا العالية والعمالة عالية المهارة (الصناعات كثيفة الاستخدام
للمعرفة). بمعنى لكي تحقق الدولة الميزة التنافسية عليها التركيز على أسبقية
تنافسية مثل خلق موارد بشرية عالية الكفاءة أو خلق عوامل الإنتاج النادرة أو
بحث وتطوير علمي منفرد.

- وبالنسبة للمغرب يعد ثاني اقتصاد من حيث قدرته التنافسية في شمال
إفريقيا والرابع والستين عالميا، وهو على غرار الجزائر له من نقاط القوة التي
تعزز تنافسيته وفي الوقت نفسه يعني الكثير من العراقيل أو نقاط الضعف التي
تعيق النهوض بقدرته التنافسية.

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى الحدي

نقاط القوة: تشمل نقاط القوة التي يتميز بها الاقتصاد المغربي وفقا
لركائز المؤشر العام للتنافسية مجموعة من المتغيرات أهمها: تحسن في أداء
المؤسسات العامة وتحسن في الكفاءة الحكومية، بالإضافة إلى ذلك يعرف
المغرب مزايا في مؤشرا لصحة والتعليم الابتدائي. وكذلك الشأن بالنسبة
للأسواق، فمن حيث كفاءة سوق السلع يتميز المغرب بتوفر مناخ ملائم لإقامة
الأعمال .

نقاط الضعف: من جملة الأمور التي تفسر تدني موقع الاقتصاد
المغربي على المستوى العالمي هو وجود عدد من العقبات التي تحول دون
تحسن قدرته التنافسية وهي تمس مختلف مكونات المؤشر الإثنى عشر. فيعاني
الاقتصاد من هشاشة بنيته التحتية خاصة في مؤشر الربط بخطوط الهاتف إذ
يحتل المرتبة الثالثة بعد المائة، والمرتبة السابعة والستين في نوعية الطرق
والمرتبة الخامسة والستين في نوعية الهياكل القاعدية للنقل الجوي والمرتبة
الثالثة والستين في نوعية البنية الأساسية للموانئ.

أما على صعيد ركن استقرار الاقتصاد الكلي فالمغرب يحتل المرتبة
الثامنة بعد المائة في مؤشر الموازنة العامة والمرتبة الثالثة بعد المائة في مؤشر
الدين العام. وعن تطور السوق المالي يبقى دوره ضعيفا في التمويل كما هو
الحال في الجزائر. وبخصوص الاستعداد التكنولوجي يعاني المغرب من تخلف
في مؤشر الحواسب الشخصية وكذلك في القوانين المتعلقة بتكنولوجيا
المعلومات والاتصالات. ويتميز المغرب أيضا بضعف القدرة على الابتكار.

إن تقييم الاقتصاد التونسي يختلف كثيرا عن تقييم الاقتصاد الجزائري
والمغربي، فهو يتميز بوجود العديد من نقاط القوة التي أهلته لأن يكون من بين

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى الحدي

الاقتصاديات التي تتميز بمركز تنافسي مهم. فقد صنف التقرير تونس في
المرتبة الأولى مغاربيا وإفريقيا والثالثة عربيا والثانية والثلاثين عالميا وذلك
من جملة مائة وثلاثين بلدا. وتمكنت تونس من تحقيق هذا المركز المتقدم من
خلال النتائج الايجابية في العديد من المجالات الفرعية ذات الأهمية الاقتصادية
الكبيرة ومن ثم كان ترتيبها جيدا في مختلف الأركان المكونة للمؤشر العام
للتنافسية. فقد تميزت بكفاءة واستقرار المؤسسات العامة وبمستويات منخفضة
من الفساد مقارنة بالجزائر وحماية جيدة لحقوق الملكية الفكرية وسلطة قضائية
مستقلة.

إن عرض نقاط القوة للاقتصاد التونسي تدل على أنه في اتجاه الى رفع
قدرته التنافسية خصوصا بالتحسن في مؤشر الابتكار وفعالية الأسواق وبذلك
يعتبر بمثابة النموذج الناجح في التنافسية بالنسبة للجزائر والمغرب.

أما العوامل التي ساهمت في أداء تونس المثير للإعجاب خلال عقد
التسعينات، فقد اشتملت على ما يلي (المعهد القومي للتخطيط، التنافسية
وتجربة تونس، 203، ص07) :

* الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

* العمل على تحرير الاقتصاد والتجارة وتعليم وتنظيم وتمكين مجتمع الأعمال
ومنح أصحاب الأعمال صلاحيات واسعة. والتطلع الإيجابي إلى أصحاب
المشروعات الريادية باعتبارهم أبطالاً وطنيين يستحقون الثناء والاحترام،
والتركيز على الإبداع والتكنولوجيا الحديثة والقدرة على المنافسة، وعلى أهمية
المشاركة في الأسواق الأجنبية.

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى الحدي

* دعم التكامل العالمي : تونس عضو في منظمة التجارة العالمية، كما أنها الدولة الأولى الواقعة على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط التي وقعت على " اتفاقية شراكة" مع السوق الأوروبية المشتركة، ومن ثم قامت بإنشاء سوق تجارة حرة تدريجيا وعلى مدى 12 سنة. ونتيجة لذلك أصبح القطاع الخاص في تونس أكثر قدرة على المنافسة.

* البيئة التجارية المنظمة : تستفيد الشركات الأجنبية من التزام تونس باتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تحمي المستثمرين الأجانب من الازدواج الضريبي ومن انتهاك حقوقهم في الملكية الفكرية والصناعية. وتستفيد شركات التصدير من مناطق التجارة الحرة. كما أن تونس تسمح للمستثمرين الأجانب بتحويل أرباحهم ودخولهم بحرية. وعلى العموم فإن بيئة الاستثمار في تونس مستقرة وترقى إلى المعايير الدولية (إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية، 2001، ص114).

* الأولوية الكبيرة التي يحظى بها التعليم في تونس : كما هو الحال بالنسبة لسنغافورة، يتم التركيز في تونس على التعليم بشكل كبير. وتنفق تونس 25% من ميزانياتها السنوية على التعليم والتدريب، مما يشكل عاملا مهما في تحقيق النجاح في رفع القدرة التنافسية. وتبلغ نسبة الالتحاق بالمدارس 91%، كما أن تداول خدمات الإنترنت متاح لجميع المدارس الثانوية البالغ عددها 334 مدرسة. ويجرى حاليا وضع خطط للتوسع في ذلك لإيصال خدمة الإنترنت إلى المدارس الابتدائية.

مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الظروف الاقتصادية التي تواجهها كل دولة من دول العالم، إلا أن تجارب النجاح هذه في القدرة التنافسية تعكس

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى الحدي

العديد من الخصائص المشتركة بين هذه الدول، فهي تشمل التركيز على التعليم، والسعي النشط لجذب الاستثمارات الأجنبية، والجهود المبذولة لتحرير وتنظيم البيئات التجارية، والرغبة المستمرة في الابتعاد عن الشعارات حول ضرورة الإصلاح والتوجه إلى التنفيذ الفعلي له.

المحور الرابع: سياسات النهوض بالقدرة التنافسية والاندماج في الاقتصاد العالمي لدول المغرب العربي:

ضمن توجه دول المغرب العربي إلى مواكبة متطلبات عولمة الاقتصاد والاندماج مع الاقتصاد العالمي والانفتاح على الأسواق الخارجية، لا بد من العمل بجدية على تحسين اقتصادياتها من الصدمات الخارجية وذلك بالعمل على تحسين قدرته التنافسية سواء على مستوى المؤسسات الصناعية أو على مستوى القطاع الصناعي ككل.

أ- قدرة الشركات على تدعيم قدرتها التنافسية :

إن التنافس يحدث بين الشركات في السوق العالمي، لذلك فإن التنافسية تضمن القدرة المتواصلة على تحقيق الأرباح من خلال بيع السلع والخدمات في الأسواق المفتوحة، غير أن المناخ المحلي الذي تعمل فيه تلك الشركات يمكن أن يمثل عائقا أو محفزا لقدرة هذه الشركات على التنافس عن طريق زيادة أو تخفيض النفقات.

وفي هذا السياق، ومن أجل تشجيع الصادرات الوطنية من السلع والخدمات وزيادة قدرتها التنافسية وتمكينها من ولوج أسواق جديدة، لا بد للحكومة أن تعمل على إعفاء الإرباح الناجمة عن الصادرات الوطنية من السلع

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى الحدي

والخدمات من ضريبة الدخل بنسبة 100% باستثناء الصادرات التي تتم
بموجب بروتوكولات تجارية.

وأیضا حتى تتمكن الشركات والمؤسسات الصناعية من أن تعزز من
قدرتها التنافسية، لابد من وضع برامج وسياسات للنهوض بعدد من الجوانب ()
الإنتاجية، وجودة الإنتاج، والحد من التكلفة والإتقان التكنولوجي، ومراقبة
قنوات التوزيع والقدرة التصديرية للإنتاج وتلبية الطلب، وتطوير الممارسات
الإدارية (

ومن ثم فإن الآليات المساعدة لبناء القوى التنافسية للصناعات الصغيرة
والمتوسطة تتمثل في(أحمد نصار، 2001، ص102):

- 1 – ترشيد التكلفة
- 2- الموارد البشرية
- 3- التكنولوجيا والمعرفة
- 4 – الجودة
- 5 – التسويق
- 6- البحوث والتطوير
- 7 – نظم المعلومات
- 8- الابتكار والتجديد
- 9 – التصدير
- 10 – النمو والتوسع

وتتمثل الشروط المحققة لنجاح الشركات في تدعيم قدرتها التنافسية في
الآتي(منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، نوفمبر 2001):

أ – التوافق بين الخيارات الإستراتيجية المعنية، والموارد المستثمرة والهياكل
التنظيمية.

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى
الحددي

ب - الالتزام من جانب الموظفين على كافة المستويات بهدف المهمة الجديدة
وبأهداف الشركة والقدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة.

ج - القدرة على تعلم آليات السوق الجديدة ولا سيما في الأسواق الدولية.

د - إحداث تحول ثقافي في مجال التصدير، من شأنه توطيد التصور بأن
النهوض هو بمثابة عملية دائمة وليس مجرد نشاط عابر.

ب - تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعة :

يعتمد النجاح في تحسن القدرة التنافسية للصناعة المغربية على العناصر
التالية:

1 - من أجل تنمية القطاع الصناعي يجب العمل على زيادة القيمة المضافة
المتولدة عن النشاط الاقتصادي من خلال التطور التكنولوجي في مجال
التصنيع في القطاعات التصديرية ذات الأولوية.

كما يجب العمل على تصنيع بعض السلع الوسيطة والرأسمالية محليا،
من خلال الاستفادة من الخبرات الوطنية والطاقات التصنيعية المحلية. وذلك
حتى يمكن تعزيز القدرة التنافسية للإنتاج الوطني من ناحية وزيادة نسبة القيمة
المضافة المولدة داخل الصناعة المغربية من ناحية أخرى.

2 - تشجيع الاستثمار المحلي واجتذاب الاستثمار الأجنبي باعتباره مصدرا
للتمويل ووسيلة هامة لنقل تكنولوجيا فنون الإنتاج، والمهارات والقدرات
الابتكارية، والأساليب الإدارية وتوطينها، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى
الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية.

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى
الحددي

3 - تنشيط قطاع الصادرات الذي يحفز النمو الاقتصادي من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد والاستفادة من وفورات الحجم من خلال فتح أسواق جديدة وتحسين جودة المنتجات ونوعيتها بما يعزز قدرة الصادرات على المنافسة في الأسواق الخارجية.

5 - إنشاء العناقيد: تحتاج دول المغرب العربي إلى افامة التجمعات الصناعية أو العناقيد في مختلف التخصصات والصناعات ذات الأولوية الوطنية باعتبارها من أنجع السبل لتحقيق تنافسية المؤسسات والقطاعات وحتى الاقتصاديات، من خلال تنمية وتقوية العلاقات الترابطية ما بين مختلف القطاعات في ظل تدفق المعلومات بشكل يسير بالاعتماد على تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تساهم في إبراز دور العناقيد وتأثيرها على التنافسية.

6- تفعيل دور الدولة: لم يعد دور الدولة في خضم التحولات الجارية خاصة التكنولوجيا منحصرًا فقط في استثماراتها الموجهة للتنمية، بمعنى لا يقتصر فقط على النظرة التقليدية للاستثمار في الأصول المادية من بني تحتية ومباني ومعدات وتجهيزات، بل يمتد إلى الاستثمار في الأصول غير المادية (المعرف ورأس المال البشري)، فبدون تكثيف الاستثمار في هذه الأصول لن تتمكن الاقتصاديات المغاربية من خلق نظم وطنية للابتكار قادرة على إحداث التغيير وبناء القدرات التنافسية الوطنية (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003، ص71). ولن تتكفل جهود تنويع الاقتصاد بالنجاح ما لم يتم تطوير الموارد البشرية وتنمية المهارات الفردية بالاستثمار في رأس المال البشري.

الخاتمة:

من الدراسة السابقة، اتضح أن جميع الدول حاليا تقع تحت هاجس التنافس على الصعيد العالمي ، حيث تسعى إلى رفع قدرتها التنافسية واقتحام الأسواق العالمية سيما وأن المصادر التقليدية لمنافسة كالميزة النسبية والاعتماد على الموارد الطبيعية، لم تعد بالأهمية ذاتها وبالفعالية نفسها كما كان في السابق، مما جعل الاهتمام يتجه نحو مصادر جديدة للمنافسة تعرف بالمزايا النسبية المكتسبة. وزمما لا شك فيه ان دول المغرب العربي لا تعيش بمعزل عن التطورات العالمية باعتبارها جزء لا يتجزأ من هذا العالم. وعليه عمدت إلى العمل على دعم القدرة التنافسية لاقتصادياتها لإيجاد موقع لها وسط عالم لا مكان له للضعيف، وأصبح لزاما عليها الأخذ بعين الاعتبار كل المستجدات العالمية والتفاعل معها بكل حيثياتها الايجابية والسلبية، الأمر الذي أصبح بمثابة الرهن الصعب والتحدي الكبير للنهوض باقتصادياتها وبناء قاعدة تكنولوجيا متطورة لتحقيق تنافسية والاندماج في الأسواق العالمية واقتسام المنافع فيها. وبعد تقييم الدراسة لكل بلد وتشخيص وضعه التنافسي، اتضح أن البلدان المغربية مازالت تعاني من نقص في القدرة التنافسية أمام المنتجات والمؤسسات الأجنبية. وأن الدولة فيها لم تقم بالدور الفعال لدعم القدرة التنافسية لاقتصادياتها خاصة في الجزائر والمغرب مقارنة بتونس التي خطت خطوات معتبرة في هذا المجال. كما تجدر الإشارة إلى أن ما ساهم في ترسيخ التأخر لدى هذه الدول هو ضعف العمل الجماعي في مختلف القطاعات سواء في التجارة البنينة أو الاستثمارات البنينة أو حتى في الجانب التكنولوجي، مع العلم أن هذه

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى الحدي

الدول لم تدرك بعد أن التنافسية هي نتاج الجهد الكبير والعمل المتواصل في مجالات تتطلب كثافة تكنولوجية ويد عاملة مؤهلة وبنية أساسية متقدمة . وعلى هذا الأساس لا تزال فرص قائمة أمام دول المغرب العربي لتحسين تنافسياتها وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي بما يضمن لها تعظيم المكاسب خاصة النهوض بالمستوى المعيشي للأفراد. وبناء على ذلك لابد من انتهاج سياسات توجه دعم قدرتها التنافسية محليا وعلى المستوى الدولي. وهذا يستلزم بالأساس تفعيل دور الدولة، بحيث لا يقتصر على النظرة التقليدية للاستثمار في الأصول المادية من بنى تحتية ومباني ومعدات وتجهيزات، بل يتعدى الى الاستثمار في الأصول غير المادية (المعرف ورأس المال البشري)، فبدون تكثيف الاستثمارات في هذه الأصول لن تتمكن الاقتصاديات المغربية من خلق نظم وطنية للابتكار قادرة على بناء قدرات تنافسية وطنية. كما أن الأدوار الجديدة للدولة يجب أن يكون لها دور قوي اقتصاديا وسياسيا وتنصب على تطبيق قواعد اقتصاد السوق والتصدي للضغوطات المفروضة من الخارج من جانب التنافسية لإيجاد مكانة مرموقة في السوق العالمية تمكن الاقتصاديات المغربية من اقتسام المنافع والمكاسب وبالتالي الاندماج بسهولة فيه.

المراجع والهوامش

1- ابراهيم العيسوي، التنمية بقوى السوق أم بقيادة الدولة للسوق، بحوث اقتصادية عربية، مجلة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، دار المستقبل العربي.

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى الحدي

2- أحمد نصار، الندوة العلمية "نحو تعظيم فرص الاستثمار وتنمية المنتجات للتصدير، خلق الفكر التصديري وزيادة القدرة التنافسية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" الصندوق الاجتماعي للتنمية - جهاز المشروعات الصغيرة، القاهرة، نوفمبر 2001.

3- علي الدين هلال، بناء العدالة والنزاهة والمساءلة وسياسات التنمية الإدارية، ندوات ومؤتمرات أفاق جديدة في تقوية التראה. والشفافية والمساءلة الإدارية منظور استراتيجي وموسمي، 2001.

4- سوزان مسيحه، التنافسية الدولية ومعايير قياسها، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، قسم الاقتصاد، 1996،

5- يوسف سعداوي، القدرة التنافسية ومؤشراته، ورقة قدمت في الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 08-09 مارس 2005،

6- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة.

7- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الملتقى الإقليمي العربي حول " تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعة من أجل مواجهة تحديات العولمة"، القاهرة، نوفمبر 2001.

8- معهد التخطيط القومي، التنافسية وتجربة الأردن، سلسلة جسر التنمية، الكويت، 2003، ص.

9- صندوق النقد العربي، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، العدد 05، 1999، أبو ظبي، ص 170.

دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل
تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس
د/نجوى الحدي

10-وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية، إستراتيجية
تنمية الصادرات المصرية، 2001 .

World Economics, The global Competitiveness Report

Michael E..Porter , the competitive 2007-2008,Geneva2007

advantages of Nations , the free press ,1999